الأخطار التي تهدد وحدة اليمن في وثيقة بن عمر

يواجه اليمن اليوم اشرس حملة ضغوطات دولية وابتزازات داخلية ، بهدف اثنائه عن مواقفه المبدئية في التمسك بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية والتي أكدت على إيجاد حل عادل للقضية الجنوبية وبما يفضي الى الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره وإجباره على التوقيع على وثيقة جمال بن عمر المبعوث الدولي وهي الوثيقة التي تهدر وحدة وأمن واستقرار اليمن ومن ذلك:

- عدم ايراد الوثيقة أي اشارة للنظام الجمهوري والوحدة اليمنية كمرتكزات رئيسية لأهداف المبادرة الخليجية وآليتها مقابل تكرار الوثيقة لكلمات ومصطلحات تشطيرية تكرس للانفصال.

- استبدلت الوثيقة مسمى التسوية السياسية الذي جاء في المبادرة الخليجية بمسمى "اتفاق نقل السلطة" .. وبلغ الصلف اقصاه لمعدي الوثيقة بوضع مهام غير مزمنة ما يجعل مستقبل البلاد محفوفاً بالمخاطر ويعرض الوطن للتشظي في ظل تفاقم الاوضاع الاقتصادية وتزايد الاختلالات الأمنية.

- تتحدث الوثيقة عن دولة جديدة لكنها تبدو دولة بدون سيادة وتخضع للوصاية الدولية، وهو ما يعد نسفاً كلياً لجوهر وروح المبادرة الخليجية التي حرصت على إجراء التغيير السلمي في البلاد وعودة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل اندلاع الازمة.

- تضمنت الوثيقة إلغاءً لوثائق واتفاقيات إعادة تحقيق الوحدة اليمنية التي انجزها شعبنا اليمني العظيم في الـ22 من مايو 1990م.. والغاءً للوحدة اليمنية " حيث جاء في الوثيقة" : أن الدولة الجديدة تمثل قطيعة كاملة مع الماضي" وهذا الطرح المبهم حمل أكثر من وجه.. على الرغم من أن الماضي هو تاريخ ليس من حق احد إلغاؤه أو مصادرته.

- اشارت الوثيقة في (ص 6) الى شرعنة الوصاية الدولية "ينص الدستور على تأسيس هيئة".. الخ..

وتشير مضامين الفقرة الى ان هذه الهيئة ستحل محل المؤسسات الدستورية القائمة.

- وثيقة بن عمر سعت الى اختلاق مبررات واهية لإلغاء المبادرة الخليجية وآليتها من خلال زعمها ان هناك جماعات لم تكن طرفاً في مبادرة مجلس التعاون الخليجي في اعتساف واضح للحقائق، وما يدحض مزاعم معدي الوثيقة هو ان الحراك الجنوبي والحوثيين مشاركون في الحوار الوطني وكذلك الشباب والمنظمات المدنية والمرأة والمهمشون..

- تضمنت الوثيقة في نفس الفقرة الأولى منها إشارة الى الالتزام "بمبادئ دولة الحق" وهذا يتنافى كلية مع ما ورد في تقرير فريق الحقوق والحريات في مؤتمر الحوار الوطني.. علماً أن احمد بن مبارك ذكر في لقاء مع قناة «اليمن» أنه علم أن دولة الحق مصطلح يعني التدخل في شئون اليمن.

- تعمدت الوثيقة إلغاء وتجاهل مظالم أبناء المحافظات الجنوبية بصورة تخدم اهواء حزبية انتقائية ولا تريد جبر الضرر ومعالجة المظالم بتجرد شامل ، حيث تم حرمان ضحايا الصراع وذويهم من جبر الضرر ورد الاعتبار من عام 1967م واكتفت وثيقة بنعمر بالإشارة في ذلك الى مطالب الحكومة اليمنية بتطبيق النقاط العشرين والاحدى عشرة كما ذكر ذلك بيان المؤتمر وأحزاب التحالف..

- تضمنت الوثيقة مصطلحات مفخخة في معظم فقراتها، وعبارات وكلمات مبهمة تحتمل أكثر من تفسير ومن ذلك: "الاعودة للماضي" "الشعب حر في تقرير مكانته السياسية" ، فعن أي شعب تتحدث الوثيقة.. ولماذا تتجاهل ذكر الشعب اليمني..؟!

- وفي المبادئ.. ص2 الفقرة (1) نصت على أن يصاغ دستور جديد يقضي ان الارادة الشعبية والمساواة والتزام أعلى المعايير الدولية .. الخ.. وفق ما تقتضيه الديمقراطية التمثيلية والتشاركية والتداولية الى آخر الفقرة.

ونجد ان ربط الارادة الشعبية بأعلى المعايير الدولية من الصعوبة تحقيق ذلك حتى في الدول الاكثر تطوراً من اليمن، علاوةً على ان واضعي هذه النصوص لم يراعوا اية خصوصيات للمجتمع اليمني ولم يضعوا أي اعتبار للجوانب الشرعية، خلافاً لذلك نجد في نفس الفقرة "الديمقراطية التمثيلية والتشاركية والتداولية" توجهات سياسية ستقود الى صراعات عبثية تنهك المجتمع اليمني مستقبلاً..

- في البند (5) ص 6: يطالب جمال بن عمر بتمديد فترة عمله في اليمن إلى ما لانهاية حيث يدعو في بداية الفقرة الى ايجاد دعم عربي ودولي لهذه العملية" وفي نهاية الفقرة تذهب الوثيقة إلى مطالبة مجلس الأمن عبر الأمين العام إلى دعم "تطبيق هذا الاتفاق" وهذا يشير إلى أن هذه الوثيقة هي اتفاق وهذا يتناقض مع أهداف الحوار ومضامين المبادرة الخليجية وآليتها.

"عدم إيراد الوثيقة أي اشارة للنظام الجمهوري والوحدة اليمنية

"استبدلت مسمى التسوية السياسية الذي جاء في المبادرة الخليجية بمسمى "اتفاق نقل السلطة"

المنصوب يحذر من خطورة النص الانجليزي لوثيقة بن عمر

حذر الدكتور طارق المنصوب من المخاطر التي تضمنتها وثيقة بن عمر والتي تعد اشد خطرا من اقاليم تقسيم اليمن، واشار المنصوب استاذ العلوم السياسية في جامعة إب الى المسكوت عنه في هذه الوثيقة والمتمثل بإعلان استقلال الجنوب.. وطالب الجميع عبر صفحته في موقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) تعميم هذه الوثيقة ليدرك الجميع حجم المؤامرة وأبعادها على الوحدة اليمنية باعتبارهم مساءلين عنها الى يوم القيامة.

ووجه سؤالاً للمطبّلين للوثيقة ومن لّف لفّهم : هل يوجد نص إنجليزي للوثيقة؟ معرباً عن خشيته من بعض المصطلحات المترجمة إلى العربية أن لا تكون بنفس المعنى، وخاصة هذه الفقرة: (..... الشعب في اليمن حر في تقرير مكانته السياسية) (وحر في السعي السلمي إلى تحقيق نموه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عبر مؤسسات الحكم على كل مستوى)، وفق ما ينص عليه العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللذان وقعهما اليمن وصادق عليهما.

كما عبر عن مخاوفه من ان النص الانجليزي يتحدث عن حرية تقرير المصير self determination.

مبيناً ان الحق في نيل الاستقلال سيأتي بعد ان تُستنزف موارد الدولة، وان هذه العبارة استبدلت عند الترجمة لتمرير الوثيقة في هذه المرحلة، وبعد فترة ستظهر للجميع الوثيقة الأصلية باللغة الانجليزية، ولفت الدكتور عبدالقادر المنصوب الى ان السوابق في هذا المجال معروفة وكثيرة ، من السودان، وفلسطين، وغيرهما، ومن لا يتعظ بغيره يكرر أخطاءهم..

وقال: ان المادة الأولى من نص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللذين وقعهما اليمن وصادق عليهما تؤكد في الجزء الأول المادة 1 على:

1- لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها. وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

موضحاً انه قد حُذفت الجملة الأولى منها عمداً، ثم تضمنها النص الأخير من الفقرة، ليحتكم الطرفان إليها إذا حدث نزاع ، لأنه متوقع ومطلوب من واضعي هذه الوثيقة.واختتم تعليقه بالقول : قاتل الله الجهل والخيانة! أبعد هذا شك في حسن او سوء النوايا، أترك هذا لكم .داعياً من يرغب في التأكد من نص المادة البحث عبر هذا الرابط:

umn.edu/humanrts/arab/.http://www1 html.b003

ـــــول تؤسس لهويتين شمالية وجنوبية

للجنوب تتضمن هذه الآليات حقوق نقض او تصويت خاصة حول قضايا تتعلق بالمصالح الحيوية في الجنوب وتمثيلاً خاصاً يقوم على معادلة المساحة والسكان وعدم امكانية اجراء تعديل في الدستور يخص الجنوب او يغير شكل الدولة إلا عبر ضمان موافقة اغلبية ممثلي الجنوب في مجلس النواب)).

وقال البيان الصادر عن التنظيم: ان فهمنا لهذا النص هو انه يتحدث عن مصالح حيوية دون تحديد ما هو معيار الحيوية.. والحديث عن الجنوب هنا حديث عن كيان في مواجهة كيان آخر في الدولة الواحدة الذي هو الشمال، وهو يفترض ان اعضاء مجلس النواب الذين ينتمون الى اصل شمال هم بالضرورة سيكونون على الدوام ضد الجنوب الذي يقصد به كياناً سياسياً كان يمثل دولة قبل الوحدة وهو يشير ايضاً من خلال النصوص الى ان التصويت في بعض القضايا سيكون وفق هويتين احداهما شمالية والأخرى جنوبية.

وأضاف: ان الحديث عن الجنوب والشمال بهذه الصيغ يعطي اشارة الى ان تقسيم الاقاليم سيتم على اساس حدود ما قبل 22 مايو 1990م وهذا يعني فرض تقسيمات معينة تلبي رغبات قوى

سياسية وتستدعي كيانات سابقة انتهت وماتت ولم يعد لها وجود وستعيد الى ذاكرة اليمنيين تاريخ الصراعات الطويلة التي كانت قائمة بين الشطرين قبل الوحدة، وستؤسس لصراعات دموية مستقبلاً قد يكون لها بداية وليس لها نهاية.

واعتبر التنظيم ان ما جاء في نص المادة « 11 » في الوثيقة التي تنص على ان ابناء الشعب يتمتعون بجنسية واحدة وهم متساوون في الحقوق والواجبات، مشيراً إلى أنه قدم مقترحاً بإلغاء هذه المادة او يبقى هذا النص دون اضافة، حيث ان الإضافة جاءت اشد خطورة بالنص ((ان لكل مواطن يمني دون تمييز حق الاقامة والتملك والتجارة والعمل او اي مساع شخصية قانونية اخرى في اي ولاية اوًاقليم في الدولة الاتحادية)).

وتساءل التنظيم: فماذا تعني كلمة مساع شخصية ثم لماذا هذه الحقوق فقط هيً التي تم الاتفاق عليها مع العلم اننا كنا قد اقترحنا ان يضاف اليها حق الترشيح والانتخاب في الاقليم الذي يقيم فيه بدلاً عن عبارة مساع شخصية ولم يتم الاخذ بمقترحاتنا، وقال: لذلك نرى ان هذا النص يفتح باباً للنزاعات في المستقبل حول حقوق الترشح والانتخاب ويؤسس لهويات متعددة وهو يدعم النص السابق الذي يتحدث عن جنوب وشمال، دون وضع معيار سابق يحدد من هو الجنوبي والشمالي وهل على اساس الاقامة او الميلاد أم ماذا.

وشدد التنظيم الوحدوي الناصري -في بيانه- على ان وجوب أن تمر مخرجات فريق القضية الجنوبية وفق القواعد والإجراءات التي نص عليها النظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني، وان تشكيل أي لجنة لاحقة على انتهاء مؤتمر الحوار الوطني لابد ان تخضع لمعايير موضوعية وبتوافق المكونات وتقوم على قواعد التأييد والإجماع الوطني وتحافظ على القيمة الحقيقية والوطنية لمخرجات مؤتمر الحوار بشكل كامل.

ـــــانم: ـــــورية والوحـــــدة

-التي وصفها بالوثيقة المشبوهة- والتي ستلغي هوية وتاريخ الشعب اليمني.

وقال: كنا نأمل من قيادة الجيش التصدي للعمليات الإرهابية والتدمير الممنهج الذي طال العديد من الوحدات العسكرية خلال العامين الماضيين تحت مسمى الهيكلة بدلاً من اقحام الجيش والزج به في المهاترات السياسية، لتمرير مشروع بن عمر الذي يستهدف تمزيق اليمن.

ودعا ابو غانم كافة الاحزاب والتنظيمات السياسية والشعب اليمني، لرفض الوثيقة حفاظاً على الثوابت الوطنية، وفي مقدمتها الجمهورية والديمقراطية والوحدة.

الكاتب الكبير جلول:

الوثيقة تؤسس لحرب المائة عام بين اليمنيين

قال الكاتب والمحلل السياسي العربي فيصل جلول: إن وثيقة جمال بن عمر - المبعوث الدولي إلى اليمن- بشأن رؤية حل القضية الجنوبية "تؤسس لحرب المائة عام بين اليمنيين" .

وحذر جلول في منشور له على صفحته في موقع التواصل "فيسبوك" من الوثيقة، التي أثارت جدلاً واسعاً، داعياً إلى رميها في "سلة المهملات".

وكتب فيصل جلول: "وثيقة جمال بن عمر تؤسس لحرب المئة عام بين اليمنيين. سيذكر التاريخ أن هذا البلد أصيب بسراب "ديمقراطي" حجب الرؤية عن شبابه وجعلهم يقودون بلادهم الى التهلكة. هذه لحظة حاسمة تحتاج الى رجال تاريخيين يرمون وثيقة بن عمر في سلة المهملات ويحققون المصالحة الوطنية ويقودون بلادهم نحو بر الامان وكل كلام آخر لا يعول عليه."